بسم الله الرحمن الرحيم

الرؤية الإطارية المفاهيمية لإدارة الفترة التأسيسية الانتقالية

مقدمة:

تأكيدا لمبادئ وأهداف وقيم ثورة ديسمبر المجيدة، واستلهاما من كفاح ونضالات شعبنا المتراكمة قبل وبعد الاستقلال، واستدراكا للتحديات التي تواجه وطننا العزيز واستشعارا منا بأهمية وحتمية جمع الصف الوطني وتوحيد الموقف والرأي لكافة أهل السودان من أجل حماية الوطن وثرواته والمواطن ومكتسباته . وحيث ان الفترة الانتقالية قد مرت بتعثر واضح و اختلافات عظيمة بينة وانشقاقات جسيمة مريعة بسبب تغيير طبيعتها بالاتجاه نحو الأقصاء الممنهج والرغبة في السلطة والانفراد بالحكم مما أدى الى انسداد الافق السياسي و ضياع قضايا الوطن و مصالح المواطن . وفي ظل هذه التطورات السالبة والمتسارعة التي شهدتها الساحة السودانية كانت النتيجة الحتمية هي الانهيار السريع و المريع للأوضاع باندلاع الحرب في ابريل 2023م . عطفا علي ذلك كان ولابد للمكونات الوطنية أن تضطلع بدورها في قيادة الاستنفار الشعبي لرد العدوان علي الشعب والحفاظ علي الدولة وان تتصدر المشهد بطرح رؤى و خطط تستهدف بالأساس توحيد وتماسك الجبهة الداخلية ودعم القوات المسلحة للقيام فيما يمكنها من اداء واجبها الوطني المقدس في حماية الشعب والحفاظ علي قوام مؤسسات الدولة وامنها القومي وفق ما كفله لها الدستور والقانون .

المبادئ العامة:

1- وحدة السودان وسيادته واستقلال قراره الوطني وامنه القومي.
2- الاعتراف بالتعدد والتنوع الاثني والديني والثقافي الذي يحقق المواطنة المتساوية كأساس للحقوق والواجبات.
3- الشعب السوداني هو صاحب السيادة والسلطة يفوض بإرادته الحرة من يشاء عبر انتخابات حرة نزيهة مراقبة وطنية ودولية.
4- يحكم السودان بنظام لا مركزي ديمقراطي.
5- تحقيق سلام عادل ومستدام واعتماد مبدأ الشفافية والحوكمة والمحاسبة اساساً للحكم.
6- اعتماد نظام اقتصادي يحقق التنمية المتوازنة استناداً علي مبدأ العدالة الإجتماعية.
7- القوات المسلحة هي المؤسسة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن حفظ الامن والدفاع عن وحدة البلاد وسلامة اراضيها وتحتكر استخدام القوة الشرعية.
8- حماية وصون مقدرات وموارد البلاد مسئوليه الجميع .

الأهداف:

1- تسوية الازمة السياسية وانهاء الحرب لإرساء دعائم السلام العادل والشامل والمستدام.
2- الالتزام برؤية أطارية تمثل قاعدة انطلاق لإنهاء الحرب وتسوية الازمة السودانية
3- الاتفاق علي فترة تأسيسية انتقالية لحكم البلاد اصلاح واعادة بناء اجهزة الدولة بالصورة التي تعكس استقلاليتها وقومتيها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الاهلية والكفاءة. علي ان تبدأ مرحلة وضع وتنفيذ خطط الاصلاح الفترة الانتقالية.
4- ضمان تحقيق الامن والاستقرار اللازم للتحول للحكم المدني الديمقراطي .

المرتكزات:

1- التوافق الوطني بحده الأدنى
2- الحوار السوداني السوداني الشامل دون اقصاء هو الخيار الوحيد للتوافق والمصالحة الوطنية دون تدخلات خارجية سالبة
3- ان تكون الاليات الإقليمية الدولية لتسوية الازمة السياسية علي مسافة واحدة من الجميع
4- تكون الفترة الانتقالية فترة تأسيسية عبرها يتم مخاطبه جذور الازمة السودانية عبر المؤتمر الدستوري لحسم قضايا نظام وشكل الحكم، الهوية، العقد الاجتماعي والتوافق حول دستور دائم للبلاد يتم اجازته عبر استفتاء شعبي.

محاور الازمة:

محور وقف اطلاق النار وانهاء الحرب:

1- مواصلة الحوار في منبر جدة وما يتصل به لوقف اطلاق النار لاغراض الإغاثة والشؤون الإنسانية استنادا علي الالتزام بتنفيذ ما تم التوقيع عليه في ١١ مايو ٢٠٢٣.
2- استقطاب وتوفير المساعدات الإنسانية والتزام كافه الاطراف بضمان وصولها لمستحقيها والمتأثرين بالحرب دون عوائق.
3- تناول اسباب اندلاع الحرب ووضع الحلول والمعالجات الشامله التي تضمن تحقيق الامن والاستقرار
4- تكوين اليه وطنيه ودوليه تنسيقيه لاستقطاب والاشراف علي تحديد الاحتياجات الانسانيه للمواطنين .

المحور السياسي:

1- الالتزام بمبدأ الحوار السوداني السوداني عبر إدارة لجنة وطنية توافق عليها الاطراف.
2- يعتبر مؤتمر الحوار السوداني السوداني السلطة التأسيسية لوضع الترتيبات الدستورية لإدارة الفترة التأسيسية الانتقالية لمرحلة ما بعد الحرب والتحول لمسار الحكم المدني الديمقراطي
3- مشاركة كافة المكونات السياسية والمدنية والأهلية في كافه مراحل الحوار دون اقصاء.
4- الترحيب بجهود دول الجوار ودول المنطقة الداعمة للجهود الوطنية
5- ان يستبق الحوار السوداني السوداني ملتقيات تشاورية لبناء الثقة والمقاربة بين الأطراف للتوافق حول القضايا المحورية.
6- التوافق حول مكان واجنده مؤتمر الحوار واسس ومرتكزات المشاركه والتمثيل المتكافئ والعادل لكافه الاطراف

قضايا الحوار:

1- الاتفاق علي ميثاق وطني توافقي.
2- عقد المؤتمر القومي الدستوري وصياغة المشروع الوطني الذي يمثل الحد الأدنى للبرنامج السياسي والاجتماعي والثقافي المجمع عليه من كافة القوى الوطنية الحية ويحترم قيم وموروثات وعادات وتقاليد كافة مكونات الامة.

نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية:

1- يتأسس الحكم على معانى و مقاصد الحكم الراشد والتي تعلي من قيم العدالة والمساواة والمشاركة والشفافية.
2- يحكم السودان اثناء الفترة التأسيسية الانتقالية بنظام الحكم الفيدرالي وفق مستويات الحكم الاتية:
أ) مستوى الحكم الاتحادي
ب) مستوى الحكم الولائي
ت) مستوى الحكم المحلي.
3- تضمن السلطات الاصيلة لمستويات الحكم والسلطات المشتركة بين المستوى الاتحادي ومستويات الحكم الأخرى بما يعزز صلاحيات الحكم المحلي في الوثيقة الدستورية.
4- الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات

استثناء

أ) إلى حين انعقاد مؤتمر الحكم والادارة يتم الاستثناء الآتي استنادا على الوثيقة الدستورية لإدارة الفترة الانتقالية والتزاما باتفاق سلام جوبا.
ب) الحكم الذاتي الانتقالي الاقليمي النيل الأزرق وجنوب كردفان وولاية غرب كردفان يحدد القانون سلطاتها وصلاحياتها.
ت) مستوي الحكم الإقليمي الانتقالي بدارفور يحدد القانون سلطاته وصلاحياته.
ث) تضمن السلطات والمسؤوليات الواردة في اتفاقات السلام في القانون.

مهام الفترة الانتقالية:

تقوم الحكومة الانتقالية في اطار برنامج متكامل بالاتي:

1- البدء في إعادة اعمار ما دمرته الحرب وإعادة تأهيل الخدمات الاساسية
2- اتباع سياسات سليمه وجريئه ومرنه لمعالجة الازمة الاقتصادية وفق خطه و برنامج يؤدي إلى وقف التدهور الاقتصادي ويعمل علي أرساء اسس التنمية المستدامة وذلك بتطبيق برنامج اقتصادي ومالي واجتماعي يراعي الشرائح الضعيفه من خلال مشروعات الحد من الفقر واسس دوله الرعاية الاجتماعية.
3- عقد المؤتمر القومي الدستوري وصياغة الدستور الدائم للبلاد وإجازته عبر استفتاء شعبي.
4- ولاية وزارة المالية على المال العام بما في ذلك الشركات المملوكة للقوات المسلحة عدا الشركات التابعة للصناعات الدفاعية ذات الصبغة العسكرية والصندوق الخاص للتامين الاجتماعي للعاملين بالقوات المسلحة وايلولة شركات الدعم السريع والقوات النظامية الأخرى وحركات الكفاح المسلح لوزارة المالية .
5- معالجة أوضاع المتضررين من الحرب.
6- تنفيذ اتفاق سلام جوبا واستكمال الترتيبات الأمنية.
7- استكمال العملية السلمية مع الأطراف التي لم تلتحق بركب السلام
8- معالجة قضية شرق السودان وما تتطلبه من حلول عاجلة عبر منبر تفاوضي مرضي لأهل شرق السودان.
9- تعزيز فرص السلم الاجتماعي في دارفور والمناطق الاخري المتأثرة بالنزاعات والحرب
10- تشكيل المفوضيات المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية مع أضافة المفوضية القومية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب وتشرف على أعمالها الحكومة .

11- تعزيز دور الشباب من الجنسين في إدارة شأن الدوله وتوسيع فرصهم في كافة المجالات
12- القيام بدور فاعل في التنمية الاجتماعية من خلال السعي لتوفير الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والمحافظة على البيئة
13- تحقيق السلام العادل والشامل وفق رؤية شاملة متكاملة تعالج جذور النزاعات وتحقق السلام المستدام في البلاد.
14- تنظيم المؤتمر القومي للمصالحة والسلام في دارفور وفي المناطق الأخرى التي تأثرت بالحرب والنزاعات القبلية.
15- تنظيم مؤتمر نظام الحكم والإدارة فور تشكيل الحكومة التأسيسية ولذلك لمعالجة الاختلال في نظام الحكم غير المتماثل وتوزيع الصلاحات والسلطات بين مستويات الحكم بما يحقق مشاركه المواطنين في رسم السيسات ووضع وتنفيذ الخطط التي تكفل تنميه المجتمعات المحليه .
16- تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق واستكمال العودة الطوعية للنازحين واللاجئين.
17- مراجعة قانون الجنسية ، وضبط وتقنين الوجود الأجنبي في البلاد عبر وضع تشريعات ومراجعة القوانين المتعلقة باللاجئين والوجود الأجنبي والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

أجهزة الحكم الانتقالي:

1- المستوى الاتحادي
2- مجلس السيادة يمثل رمزية الدولة
3- مجلس الوزراء الذي يمثل الجهاز التنفيذي الاتحادي.
4- المجلس التشريعي
5- السلطة القضائية
6- المحكمة الدستورية
7- النيابة العامة
8- الحكم الإقليمي والحكم الذاتي
9- يتكون الجهاز التنفيذي من حاكم الإقليم وعدد من الوزراء والمفوضيات يحددها القانون.

المستوى الولائي:

يتكون الجهاز التنفيذي الولائي من الوالي والجهاز التنفيذي الولائي الذي يضم المدراء العامين للوزارات الولائية.

المستوى المحلي:

1- يعتبر الحكم المحلي اهم مستويات الحكم
2- يحدد القانون سلطاته وصلاحياته

تكوين مجلس السيادة:

1- يتشكل مجلس السيادة من سبعة أعضاء من العسكريين والمدنيين
2- يمارس مجلس السيادة الاختصاصات السيادية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية
3- شروط عضوية مجلس السيادة كما نصت عليها الوثيقة الدستورية

السلطة التنفيذية:

1- تشكيل حكومة وحدة وطنية دون محاصصات حزبية من كفاءات سياسية ومهنية ذات خبرة وتأهيل
2- يراعى في تشكيل الحكومة التمثيل الجغرافي.
3- معايير واسس اختيار أعضاء السلطة التنفيذية:
4- ان يتمتع اعضاء الحكومة بالمؤهلات العلمية والكفاءة والخبرة والتجربة والبعد والتوجه القومي
5- أن يراعي في تشكيلها التعدد والتنوع المعبر عن اقاليم السودان تتشكل الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونائب وعدد من الوزراء وعدد محدود من وزراء الدولة
6- تتوافق الأطراف السياسية علي سياسات وبرنامج الحكومة
7- استصحاب اتفاقيات السلام في تكوين وتشكيل الحكومة
8- أن يخضع اختيار وتعيين القيادات العليا لكافة هياكل وادارة مؤسسات الدولة لمبدا التعدد والتنوع علي اساس الكفاءة والخبرة والقدرة على اتخاذ القرار
9- الاتفاق علي اطار عام يحكم تكوين الاليات واللجان ذات المهام والتكاليف المحددة في سياق تشكيل وتقويم الاختلالات لبنية كافة اجهزة الدولة

مجلس الوزراء:

1- يمارس مجلس الوزراء السلطات والصلاحيات المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية
2- التزام الشروط التي يجب ان تتوفر في عضوية مجلس الوزراء حسبما نصت عليها الوثيقة الدستورية

رئيس مجلس الوزراء:

1- يقوم مؤتمر الحوار السوداني – السوداني باختيار لجنة حكماء من احدى عشر شخصية قومية مشهود لها بالنزاهة والكفاءة والخبرة وغير منافسة على المواقع الدستورية لاختيار قائمة من ثلاثة اشخاص من ضمن ترشيحات المؤتمر لرئاسة مجلس الوزراء.
2- تقوم لجنة الحكماء بتقديم أسماء الثلاثة مرشحين لمجلس السيادة لاختيار رئيس مجلس الوزراء من بينهم.

المجلس التشريعي:

1- يتكون المجلس التشريعي من 300 عضو يشمل في عضويته القوى السياسية والمدنية والإدارة الاهلية والمرآة والشباب ورجال الدين المسيحي والإسلامي وأطراف السلام.
2- يقوم المؤتمر الحوار السوداني سوداني باختيار لجنة من خمسة عشر عضوا من القوى المشاركة في المؤتمر لترشيح أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي.
3- تكون اختصاصات المجلس التشريعي الانتقالي حسبما ما وردت في الوثيقة الدستورية.

السلطة القضائية:

1- السلطة القضائية والمحكمة الدستورية والنيابة العامة مستقلة.
2- يحدد الدستور الانتقالي سلطاتها وصلاحياتها وتشكيل وتكوين أجهزتها.
3- يخضع تشكل السلطة القضائية حسبما هو منصوص في الوثيقة الدستورية،

العدالة والعداله الانتقالية و معالجة آثار الحرب :

1- التأكيد على إكمال وإعادة بناء وتطوير المنظومة العدلية والحقوقية وضمان استقلالية القضاء والنيابة العامة وسيادة حكم القانون .
2- التأكيد على تحقيق العدالة الانتقالية وإعمال مبدا الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وعدم الإفلات من العقاب وتقديم المتهمين في جرائم ضد الإنسانية ومنتهكي القانون الجنائي والإنساني والدولي للقضاء.
3- التأكيد على ملاحقة ومحاكمة المتورطين في اشعال ودعم حرب 15 ابريل داخل وخارج الوطن ومن شاركوا في ازهاق أرواح المواطنين وسلب اموالهم وأغتصب الحرائر و شرد الآمنين من ديارهم وجبر ضرر و تعويض من تضرر من تلك الحرب.

الاصلاح القانوني:

1- إعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية وضمان استقلال القضاء وسيادة حكم القانون عبر مفوضية الإصلاح القانوني
2- تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات

السياسة الخارجية:

1- الانطلاق من رؤية وفهم جديد للسياسة الخارجية تهدف الى تحقيق مصالح الوطن العليا
2- انتهاج سياسة خارجية تحقق التوازن بين مقتضيات المصلحة الوطنية العليا بما يعزز المصالح المشتركة التي تلبي طموحات الشعب وتعلي مبادئه.
3- اتباع سياسة حسن الجوار مع كافة الدول وعدم التدخل في شئون الآخرين واتخاذ المواقف التي تمليها علينا المواثيق الدولية والاقليمية والثنائية واتخاذ مواقف واضحة من كل القضايا في محيطنا الاقليمي وتأكيد وتعزيز علاقات التكامل والتعاون في المحيطين الاقليمي والدولي.
4- رفض ومناهضه كافه اشكال التدخلات الخارجية السالبه في الشؤون الداخلية للبلاد وبصفة خاصة تلك التي تنتهك سيادة البلاد وقرارها الوطني.

أمد الفترة الانتقالية:

1- يكون امد الفترة الانتقالية ثلاثة أعوام تجرى قبل او في نهايتها الانتخابات العامة
2- الوثيقة الدستورية الحاكمة
3- تحكم الفترة الانتقالية بالوثيقة الدستورية الصادرة في عام 2019م والمعدلة نوفمبر ٢٠٢١ الى حين تعديلها بما يتناسب مع الأوضاع السياسية الجديدة او التوافق حول وثيقه دستوريه انتقاليه من خلال مؤتمر الحوار السوداني سوداني .

الاقتصاد:

ظل الاقتصاد قبل حرب ابريل يعاني من اختلالات هيكلية، ولقد أثبت الواقع إخفاق كل السياسات والخطط لإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي، وانعكاسات واثار حرب أبريل التي دمرت البني الاقتصادية للبلاد حيث تأتي اهميه و ضرورة لتبني رؤية اقتصادية في الفترة الانتقالية وتتلخص في:

1- اعتماد برنامج لإعادة اعمار ما دمرته الحرب وإعادة تأهيل البني التحتية والمرافق الخدمية خاصة الصحة، التعليم وخدمات المياه.
2- معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني
3- ايلاء أهمية خاصة لمعاش الناس والاحتياجات الأساسية والحياتية للمواطنين.

4- تقديم الاغاثة مستحقيه مع إعادة النظر في الآليات التي تشرف علي التوزيع من حيث الرقابة والمتابعة
5- إعادة النظر في كافة هياكل الدولة بما يخدم التوجه العام نحو الإصلاح الاقتصادي ومواكبة مرحلة تحقيق الغايات في المحاور الأخرى .
6- تطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية الاقليمية والعالمية
7- الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وحماية الحقوق المائية .
8- تبني سياسات تقاسم الثروة ومعاييرها وإعادة إنشاء مفوضية مراقبة وتخصيص الإيرادات
9- تحويل التنافس الإقليمي والدولي حول موارد وجغرافية السودان لبناء شراكات استراتيجية لتحقيق المنافع الوطنية والمصالح المشتركة في قطاعات الاقتصاد السوداني وخاصة في قطاعات الطاقه والزراعه والبترول والغاز وتطويرها وزيادة انتاجها.
10- وضع الخطط اللازمة لتمويل استيراد وتطبيق التقانة لزيادة الانتاج الزراعي وخفض تكلفة الانتاج في مجال الزراعة والثروه الحيوانية لزيادة صادرات السودان والاستفادة من الخطط المعدة لتطبيق التقانة لزيادة الإنتاج.
11- مراجعة السياسات المالية والنقدية، خاصة النظام المصرفي وتنفيذ خطة لإصلاح القطاع المصرفي لتلبية متطلبات التمويل التنموي متوسط وطويل الاجل والتنمية المتوازنة، وكذلك لزيادة فرص النفاذ للأسواق المالية الدولية.
12- زيادة الطاقة الإنتاجية للكهرباء ووضع خطة للاستفادة من احتياطي الغاز المكتشف في مناطق البلاد المختلفة والتوسع في مصادر الطاقات البديلة والمتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية.
13- تقنين علاقة الدولة والمجتمعات المحلية حول ملكية الأرض كقاعدة للتعايش السلمي والانتفاع بالموارد.

العدالة الانتقالية:

1- ان المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب مبدأ لا يتجزأ أو يختزل ويحكمه سيادة حكم القانون دون استثناء أو تمييز .
2- الرفض المطلق للمحاكمة ذات الطابع الانتقامي أودون سند توجيه الاتهامات الجزافية لأي طرف أو فرد دون سند ويتوجب سن التشريعات و تطبيق القانون الصارم على مروجي الاشاعات واشانة سمعة الاخرين دون وجه حق ويجب الاحتكام للقضاء.
3- الرفض القاطع لأي تدخل حزبي أو سياسي في عمل القضاة والنيابة لأن في ذلك إجهاض وهدم لاستقلال وحيادية الاجهزة العدلية وتعتبر سابقة خطيرة فالدستور والقانون هما من يحكم ويحدد كيفية ذلك .
4- رفض العنف ونبذه بكافة أشكاله ويجب علي الجميع حماية المدنيين واحترام حقوق الانسان فيما يتصل بكفالة وتعزيز حقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية .

التعليم:

1- التعليم الجيد اساس بناء ونهضة الامه
2- إعادة تأهيل المرافق التعليمية التي تضررت من الحرب.
3- التعليم حق لكل مواطن سوداني وتكفل الدولة تهيئة البيئة الملائمة والمناسبة من حيث المناهج والمقررات التي تأخذ بأفضل التجارب الانسانية الدولية في التعليم

4- مراجعة وتصويب السياسات التعليمية بما يتسق مع العصر ويرسخ القيم الفاضلة بحكامه العلاقه بين المدرسه والاسره والمجتمع .
5- إيلاء العناية والاهتمام بالمعلم وبالموهوبين والنابغين.
6- مراجعة المناهج التعليمية واعدادها بمحتوى ومضامين قيم الشفافية والطهارة والنزاهة والأمانة ونقاء الضمير والسلوك القويم وتأسيس نظام تعليمي وتربوي فعال يحقق متطلبات نهضة الوطن في كافة المجالات ويغرس حب الوطن والانتماء وتمتين الوحدة الوطنية والقومية السودانية مع الاخذ في الاعتبار الاستعانة بالمؤسسات الدولية التي تدعم قطاع التعليم.
7- إعادة النظر في التعليم العالي لتقويمه ووضع استراتيجية تربط التعليم باحتياجات التنمية في البلاد وترتقي بمستوى التعليم الجامعي والاهتمام بالتعليم الفني.

الاعلام:

1- الإعلام بكل فضاءاته يعتبر السلطة الرابعة ويمارس الدور المكمل للرقابة علي أجهزة الدولة وينبغي توفير كل متطلباته وبناء وترقية قدرات العاملين فيه وتوفير الحماية المهنية والضمان الاجتماعي لهم.
2- ضمان حرية وسائل الإعلام وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
3- نشر وتحقيق قيم ومرتكزات الامان الاجتماعي بين مكونات أهل السودان والمحافظة على مجتمع متجانس متفاعل إيجابياً يعزز حقوق الإنسان وكرامته وعزته وجدانياً ونفسياً وعقلياً وبدنياً،
4- نشر المعرفة محواً للأمية وتوفير المورد البشري والتأهيل المهني وتنمية المهارات والقدرات وترسيخ قيم الولاء الوجداني والانتماء للوطن من خلال حرية الاعلام وحق التعبير بما يسهم في تعزيز الحريات والديمقراطية وتمليك الحقيقة للمواطنين وإبراز التعدد والتنوع الثقافي دون تمييز بما يعزز التلاقح بينهما وان تكون مصدر إلهام وقوة لأهل السودان .
5- التزام المهنيه واخلاقيات وشرف المهنه

حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

1- الإقرار باحترام وتعزيز وحماية حقوق وكرامة الإنسان
2- الحرية هبة من الله وهي مسئولية اخلاقية ووطنية واشاعتها حق للجميع.
3- إرساء دعائم الانتماء الوطني وتعظيم قيمة وحرمة هيبة دولة القانون وارساء قيم العدل والمواطنة ونبذ العصبية والقبلية والجهوية بكل اشكالها.
4- سيادة حكم القانون بإعمال مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة والمؤسسية
5- حرية التعبير والتنظيم والتجمع والمشاركة في الحياة العامة.
6- تجسيد الحقوق والالتزام بالواجبات في اطار دوله المواطنه

الشباب:

1- تأهيل الشباب من الجنسين وتسليحهم بالمعرفة التي تمكنهم من المساهمة في قيادة التنمية ونهضة الوطن.
2- تمليك الخريجين مشروعات للإنتاج من أجل الصادر.
3- وضع برنامج لتدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل ومعالجة البطالة وسط الشباب من الجنسين بتوفير واكتساب فرص العمل الزاتي للقادرين علي العمل

4- تمثيل الشباب من الجنسين في هياكل مؤسسات الدولة بمستويات الحكم المختلفة.
5- ربط الشباب بهموم الوطن للبناء والنهضة بتعزيز الثقة في قدراتهم واكتساب المهارات، فلا تنهض الامم الا بشبابها المتسلح بالعلم والمعرفة لضمان استدامة تجدد القيادات لإدارة الشأن الوطني.

السـلام والـوحـدة:

1- إن السلام حق لإنسان السودان لأنه يمثل الاستقرار والأمن وهو المدخل للممارسة السياسية الراشدة وبناء الاقتصاد وسيادة حكم القانون لذا تتولى حكومة الفترة الانتقالية أمره وتسترشد وتستند على الثوابت التالية:
2- التأكيد علي أن السلام يشكل القاعدة التي تؤسس عليها محاور كافة قضايا السودان..
3- التفاوض مع الأطراف التي لم توقع على اتفاقية جوبا يشكل حجر الزاوية للوصول لاتفاق سلام عادل وشامل.
4- السلام حزمة واحدة تتصل وتتكامل وترتابط أركانه بقبول كافة الاطراف للحلول المؤدية اليه و تشكل مضامين وجوهر العداله الانتقاليه المؤسسه علي القيم والموروثات والاعراف السودانية وأفضل التجارب الانسانية لتجسيد الوفاق والتصالح الوطني بين أهل السودان .
5- تأكيد وتعزيز مبدأ السيادة الوطنية ووحدة شعب السودان وحماية ارضه امنه واستقراره.
6- ارساء قيم العدل والمساواة بين ابناء الوطن في اطار دولة القانون.
7- تعزيز ثقافة السلام والتسامح والتراضي والسعي للبناء الوجداني الذي يعزز التصالح والتعايش السلمي.
8- بناء وتمتين النسيج الاجتماعي وترسيخ معاني الاخاء والتعايش السلمي نبذ العنف بكل اشكاله والالتزام بمبدأ الحوار لتناول كافة قضايا الوطن بين أبناء السودان.
9- تعزيز قدرات الدولة في تحقيق الأمن الشامل وتحصين المجتمع ضد الجريمة.
10- تفعيل دور المجتمع المدني والأهلي ودعم مبادراته في إرساء قيم السلام الاجتماعي .
11- أحداث نقلة نوعية بصورة جماعية والتحول من ثقافة الاقصاء وعدم القبول بالآخر والحرب والعنف إلى ثقافة السلام والمصالحة بتعزيز الحوار البيني بأشكاله المختلفة الهادف الي تقوية الضمانات القانونية والعرفيه والاخلاقية في اطار المعالجات وتسوية الخلافات.

القوات المسلحة:

1- القوات المسلحة قومية مهنية احترافية غير حزبية تعبر وتعكس تشكيلاتها التعدد والتنوع للشعب السوداني.
2- تكون القوات المسلحة على مسافة واحدة من كافة القوى السياسية والمجتمعية والالتزام بعدم تدخلها في الشأن السياسي.
3- تعمل الدولة علي بناء جيش وطني موحد وقوي بعقيدة قتالية راسخة يتولى مسؤولية الدفاع عن المصالح العليا للبلاد وامنها القومي في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية للسودان.
4- لا يجوز للقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى ممارسة العمل او النشاط السياسي او الأنشطة التجارية غير الاستراتيجية في مجالاتها.
5- تتولي القوات المسلحة مسؤوليه حماية سيادة البلاد واستقلالها وصون مواردها وتامين استقرارها ووحدة وسلامة أراضيها.
6- تشرك في التصدي لحالات الطوارئ والكوارث وفقا للقانون

7- اصلاح وتطوير وتحديث المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الأخرى وبناء جيش مهني وقومي يعكس التنوع السكاني ودمج كل القوات الأخرى بما فيها اطراف سلام جوبا والاتفاقيات الأخرى في القوات المسلحة .
8- جمع ونزع السلاح وتقنين حيازته بما يضمن احتكار الدوله للسلاح

الشرطة

1- الشرطة قوات نظامية خدمية مهمتها تنفيذ القانون وحفظ النظام، والانتماء لها مكفول لكل السودانيين بما يعكس تنوع وتعدد المجتمع السوداني
2- تؤدى الشرطة واجباتها بكل حيدة ونزاهة وفقاً للقانون والمعايير القومية والدولية المقبولة.

جهاز المخابرات الوطني:

جهاز المخابرات الوطني جهاز قومي مهمته جمع المعلومات وتحليلها ورفعها للجهات المختصة